المعارضة تنفي وجود مصالحات مع موسكو بإدلب

روسيا: «الفرصة مهيأة» لعودة مليون سوري

لاجئون سوريون عائدون من تركيا إلى بلادهم

عناصر من المعارضة السورية

عواصم – «وكالات»: أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أمس الثلاثاء، أن السلطات السورية ستكون جاهزة لعودة مليون لاجئ في أعقاب أعمال إعادة الإعمار التي تدعمها موسكو.

وقال سيرغي شويغو في تصريحات نشرتها وكالات الأنباء الروسية إنه «منذ 2015، عندما بدأ تحرير بلدات وقرى تدريجياً، عاد أكثر من مليون شخص إلى ديارهم».

وأضاف للصحافيين «تم الآن خلق كل فرصة لعودة حوالي مليون لاجئ».

وتابع «إن أعمال إعادة بناء البنية التحتية مستمرة، إعادة بناء طرق النقل ونقاط أمنية كي تتمكن سوريا من البدء في استقبال لاجئين».

وتدخلت روسيا الحليف الرئيسي لنظام بشار الأسد عسكرياً في سوريا منذ سبتمبر(أيلول) 2015 الأمر الذي أتاح استعادة أراض استولى عليها تنظيم داعش الإرهابي وإضعاف المجموعات المسلحة إلى حد كبير.

والحرب التي اندلعت في 2011 وتعد من الأكثر دماراً منذ الحرب العالمية الثانية، أدت إلى نزوح أكثر من نصف الشعب السوري بينهم أكثر من نصف مليون خارج أراضيها.

وفر معظمهم إلى دول مجاورة وخصوصاً إلى تركيا، والأردن، ولبنان.

وناقش الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين، والأمريكي، دونالد ترامب، عودة اللاجئين في قمة في هلسنكي الشهر الماضي.

وقالت موسكو فيما بعد إنها اقترحت على واشنطن خطة للتعاون في مسألة عودتهم إلى سوريا، لكن التفاصيل لم تؤكد بعد.

و عززت روسيا وجودها العسكري قبالة سوريا، خشية قيام الغرب بشن ضربات قريبا تستهدف قوات نظام الرئيس بشار الأسد بعدما اتهمت فصائل المعارضة بالتحضير لعمل «استفزازي» في محافظة إدلب، كما أفادت وسائل إعلام روسية.

وكتبت صحيفة «كومرسانت» الروسية، نقلاً عن مصدر في هيئة الأركان الروسية، أن فرقاطتين مجهزتين بصواريخ عابرة من نوع كاليبر قادرة على ضرب أهداف على الأرض أو سفن، أرسلت السبت بحراً إلى المتوسط.

وأصبح الأسطول الروسي مؤلفاً حالياً من عشر سفن وغواصتين قبالة سوريا، أي أكبر تواجد عسكري منذ بداية النزاع في سوريا عام 2011 كما أوردت صحيفة «إزفستيا».

وبحسب الصحيفة، فإن الأسطول أصبح يضم خصوصاً سفينة لإطلاق الصواريخ ومدمرة تهدف إلى التصدي لغواصات وثلاث سفن دورية.

وكان الجيش الروسي اتهم السبت فصائل المعارضة السورية بالتحضير لعمل «استفزازي» يتمثل بهجوم بالأسلحة الكيماوية في محافظة إدلب بهدف تحميل دمشق المسؤولية عنه واستخدامه كمبرر للقوى الغربية لضرب أهداف حكومية في سوريا.

وفي أبريل، نفذت واشنطن وباريس ولندن ضربات مشتركة استهدفت مواقع للنظام السوري رداً على هجوم كيماوي مفترض وقع في مدينة دوما وأسفر عن مقتل العشرات، بعدما نسبت مسؤوليته لنظام دمشق.

من جهتها ندّدت روسيا آنذاك بهجوم «مفبرك».

والثلاثاء أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف مجدداً أن مقاتلي هيئة تحرير الشام «النصرة سابقاً» الذين يسيطرون على 60 في المئة من منطقة إدلب «على وشك القيام باستفزاز خطير جداً عبر استخدام مواد كيماوية تتضمن الكلور».

وتتدخل روسيا عسكرياً في سوريا منذ سبتمبر 2015 دعماً لقوات حليفها الرئيس السوري بشار الأسد.

من جانب آخر عادت الدفعة الأولى من أهالي مدينة داريا جنوب العاصمة السورية دمشق، بعد عامين على خروج مسلحي داريا وعائلاتهم إلى الشمال السوري.

وقالت مصادر في محافظة ريف دمشق: «دخل ظهر أمس الثلاثاء، آلاف من أهالي مدينة درايا بعد تقديم وثائق تثبت بأنهم من أهالي مدينة داريا ولديهم عقارات في المدنية».

وأكدت المصادر أن آلافاً من أهالي المدينة دخلوا عبر مدخل دوار الباسل شمال شرق المدينة وتوجهوا إلى ساحة دوار الزيتونة وقامت المحافظة بإعادة تأهيل المنطقة الممتدة من الدوار الرئيسي عند المدخل الشمالي وصولاً إلى ملعب معضمية الشام شمالاً.

وأضافت «العائدون إلى مدينتهم هم من الذين نزحوا من المدينة خلال 2011 إلى 2012 ممن سكنوا في العاصمة دمشق وبلدات ريف دمشق إضافة لمن توجهوا إلى مركز إيواء بلدة الحرجلي جنوب العاصمة دمشق».

وغادرت آخر دفعة لمسلحي مدينة داريا وعائلاتهم يوم 27 أغسطس 2016 باتجاه قلعة المضيق في ريف حماة الشمالي ومنها إلى محافظة إدلب وبلغ عدد الذين غادروا المدينة على دفعتين إلى محافظة إدلب حوالي 500 شخص، وهم مسلحون وعائلاتهم، في حين توجه حوالي 500 آخرين إلى مركز إيواء بلدة الحرجلة 15 كم جنوب العاصمة دمشق.

من ناحية أخرى نفت الجبهة الوطنية للتحرير السورية المعارضة أمس الثلاثاء، الأنباء التي تحدثت عن مصالحات مع فصائل المعارضة في محافظة إدلب.

وقال الناطق الرسمي للجبهة الوطنية للتحرير النقيب ناجي ابو حذيفة في بيان: «تنفي الجبهة الوطنية للتحرير التصريحات الروسية حول تواصل ما يسمى مركز المصالحة مع الفصائل في إدلب».

وأضاف أن الجبهة الوطنية للتحرير لم تتواصل مع الروس، مشيراً إلى أن «تصريحاتهم تندرج تحت أسلوبهم المفضوح في الكذب والتدليس والمكر والخداع والحرب النفسية على شعبنا وأهلنا».

وأكد على جاهزيتهم العالية في صد النظام في حال حاول الهجوم على ادلب والمناطق المحررة.

وكان مركز المصالحة الروسي أعلن اليوم انه توصل مع عدد من فصائل المعارضة في محافظة إدلب وأنهم موافقون على الدخول في مصالحة مع القوات الحكومية.

وتستعد القوات الحكومية وفصائل المعارضة لمعركة إدلب المرتقبة بداية الشهر القادم.

السودان: الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشرف على إنشاء أول محطة نووية

محطة نووية روسية

الخرطوم – «وكالات»: أعلنت الحكومة السودانية أن اجتماعات مشتركة بين مسؤولين سودانيين وبعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدأت الإثنين، في الخرطوم للوقوف على ترتيبات إنشاء أول محطة نووية في البلاد.

وسبق للسودان أن وقع مع روسيا مذكرة تفاهم في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في نوفمبر 2017 في مدينة سوشي الروسية بحضور الرئيسين عمر البشير وفلاديمير بوتين، وتوقيع اتفاقية تطوير مشروع المحطة النووية في الخرطوم في ديسمبر 2017.

وقالت وزارة الموارد المائية والري والكهرباء في بيان إن الاجتماعات المشتركة بين لجنة تنفيذ البرنامج النووي السوداني وبعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدأت يوم الإثنين، بالخرطوم، لمناقشة تقرير المراجعة المتكاملة للبنية التحتية للبرنامج النووي السوداني وفق معايير الوكالة الدولية.

وقال مدير الإدارة العامة للتوليد النووي بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء ناصر أحمد المصطفى إن «الاجتماع المشترك مع بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيقف على مجمل الترتيبات التي نفذت لإنشاء المحطة النووية الأولى في السودان».

وأضاف في الجلسة الافتتاحية للاجتماعات أن السودان يسير بخطوات ثابتة لتأهيل الكوادر السودانية في مجال التوليد النووي وتأهيل البنية التحتية وفق معايير الوكالة الدولية.

وأفاد رئيس قسم الطاقة النووية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية دوحي حنا أن مهمة بعثة الوكالة تستهدف مراجعة موقف الدولة فيما يلي إعداد البنية التحتية والتشغيل النووي، وجدد دعم الوكالة للسودان.

وقال إن «الطاقة أصبحت عاملاً حاسماً للتنمية المستدامة وتحسين حياة الناس باستغلال الموارد الطبيعية. الطاقة النووية تعتبر ثابتة ويمكن الاعتماد عليها».

ومن جانبها، أكدت وزيرة الدولة بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء نابيلا بطرس شوكاي أن السودان عضو في الوكالة الدولية ويولي اهتماماً بمحور الأمن والسلامة والاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالتعاون مع الوكالة لإعداد البنية التحتية.

وقال وزير البيئة والموارد الطبيعية حسن عبد القادر هلال إن الحاجة متزايدة في السودان للطاقة الكهربائية، مشيراً إلى الجهود التي تبذلها وزارته في تعميق ثقافة السلامة وبرامج تغيير المناخ.

وأعلنت شركة «روس آتوم» الروسية للطاقة في ديسمبر 2016، أنها تخطط في 2017 للتوقيع مع وزارة الموارد المائية والري والكهرباء بالسودان، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وزير الدفاع اللبناني: مصلحة البلاد تحرك صفقات التسليح

الجيش اللبناني

بيروت – «وكالات»: أكد وزير الدفاع بحكومة تصريف الأعمال اللبنانية، يعقوب الصراف، أن الجيش اللبناني قادر على حماية البلاد في مواجهة أية مخاطر، وشدد على أن المصلحة اللبنانية تكون دائماً هي المحرك في صفقات التسليح دون إملاء أو احتكار من أحد.

وفي مقابلة تزامنت مع الذكرى الأولى لمعركة «فجر الجرود» التي خاضها الجيش اللبناني ضد تنظيم داعش على حدود البلاد الشرقية، لفت الوزير لقدرة وعزيمة عناصر الجيش اللبناني، والذين تمكنوا رغم التجهيزات العسكرية التي قد تكون أقل من تلك المتوافرة لنظرائهم من هزيمة أخطر التنظيمات الإرهابية.

وأعرب الصراف عن أمله في أن يكون هناك تحرك أسرع وأكثر فاعلية من جانب الأمم المتحدة بشأن الشكاوى المقدمة من لبنان احتجاجاً على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على السيادة اللبنانية.

وشدد أنه «لا يوجد في مفهوم الدولة مصطلح السيادة المتجزئة، لبنان عليه واجب ومن حقه أن يفرض سيادته على كامل أراضيه وسمائه ومياهه وموارده وأن يؤمّن حياة شعبه ومستقبله».

ورفض الصراف الاعتداد بحجم الأموال المنفقة على التسليح واعتبار هذا مؤشراً وحيداً على مقياس القوة العسكرية للدول، وقال: «ميزانية جيش العدو الإسرائيلي تقترب من حدود الـ 22 مليار دولار سنوياً أي ما يعني أنها ضعف ميزانية وزارة الدفاع اللبنانية التي عشر مرة، فميزانيتنا لا تتجاوز المليار دولار سنوياً، وبعيداً عن التطرق لحجم ونوعية الأسلحة التي يمتلكها كل طرف، فإننا نقول وبكل ثقة إن عناصر الجيش اللبناني هم الأفضل، حتى وإن لم يمتلكوا الأسلحة الأحدث كالتي توفرها إسرائيل لقواتها».

وأضاف «عناصرنا هم الأفضل من حيث القدرات والمهارات التدريبية، والأهم هو أنهم يملكون العزيمة والإيمان بوطنهم وعدالة قضيته».

وفي رده على تساؤل حول ما يُطرح عن اعتماد الجيش اللبناني في تسليحه على الأسلحة الأمريكية بدرجة تقترب من الاحتكار الفعلي بل وممارسة الولايات المتحدة نوعاً من الضغوط على لبنان لرفض عروض ومنح تسليح جيشه من دول أخرى وتحديداً روسيا وإيران، أجاب الوزير «هذا ليس صحيحاً، مصلحة كل دولة في أن تقدم مصالحها على مصالح غيرها من الدول، ولذا لا أستغرب أن تطالب الولايات المتحدة أو روسيا أو غيرهما بأن يكون لهم نصيب في تسليح جيشنا، ولكن الأهم في هذا كله هو مصلحة لبنان، فهي المحرك لدى قبول أو رفض أي صفقة أو مساهمة».

وتابع «وبالتالي عروض التسليح والمساعدة، سواء من روسيا أو الصين أو أستراليا أو دول أوروبا أو كوريا الجنوبية، جميعها تتم دراستها من قبل القيادة اللبنانية ممثلة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والبرلمان، وهم من يقررون القبول بما يفيد منها أو رفض ما لا يخدم المصلحة اللبنانية، أي أن المصلحة اللبنانية هي الأولوية وهي التي يجب أن تطغى على مصلحة أي دولة أخرى».

وفي الإطار ذاته، نفى الوزير تلكؤ الدول التي شاركت بمؤتمر روما 2، والذي عقد منتصف مارس الماضي بهدف دعم الجيش والقوى الأمنية اللبنانية، في تقديم ما التزمت به اعتراضاً على وجود سلاح آخر إلى جانب سلاح الدولة، وهو سلاح «حزب الله».

وقال: «لا، هذا ليس صحيحاً، والالتزامات التي قدمتها الدول لدعم الجيش والقوى الأمنية كانت مستقلة تماماً عن أي وضع أو ظرف داخلي أو إقليمي، وكنت حاضراً بالمؤتمر بنفسي ولم أسمع أي ممثل عن أي دولة يحاول وضع أي شروط على الدولة اللبنانية خلال المؤتمر».

وتابع «المساعدات بدأت تصل تدريجياً، وهناك اتصالات جارية مع كل من قبرص واليونان وتركيا وفرنسا وإيطاليا لتنفيذ التزاماتهم بهذا المؤتمر، وسنرى بداية تنفيذ هذه الالتزامات قبل نهاية العام الجاري».

وشدد على أن «هناك إدراكاً من جميع الدول التي شاركت بالمؤتمر لكون أن دعم الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية من شأنه أن يساهم في تثبيت استقرار المنطقة بأكملها، فالجميع يعلم جيداً أن ثبات النظام اللبناني هو الركيزة الرئيسة لأي حل سياسي يهدف لاستقرار المنطقة».

وتابع «قررنا بالإجماع إبعاد لبنان عن أي صراع بالمنطقة، وأيضاً عدم الدخول في أي محور أو توجيه العداء لأخر، فمصلحة لبنان هي في البعد عن أي صراع إقليمي، من أجل الاستفادة بدعم كافة الأطراف».

وحول موقفه من هجوم بعض القوى السياسية على «العهد – ولاية الرئيس العماد ميشال عون» جراء توتر علاقة هذه القوى مع التيار الوطني الحر وتحديداً رئيسه الحالي صهر الرئيس وزير الخارجية جبران باسيل، قال الصراف: «هذا العهد ليس عهد حزب سياسي بل هو عهد رئاسي، ورئيس الجمهورية هو الذي يرسم السياسة العامة بالتنسيق مع رئيس الحكومة».

وشدد «أرفض الربط بين أي حزب سياسي وبين رئيس الجمهورية، فرئيس الجمهورية هو رئيس لكل اللبنانيين، هو ضامن الخط السياسي والممثل الأول للبلاد أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالقرارات السياسية السيادية الاستراتيجية اللبنانية».

واستطرد «أرفض الربط بين العهد وبين أي حزب، مع التزامي بقرار التيار الحر، فهو حزبي الذي أنتمي إليه، نعم التيار الوطني الحر هو حزب داعم لرئاسة الجمهورية ولمسار هذا العهد، كما توجد أحزاب كثيرة داعمة أيضا لرؤية العهد واستراتيجيته».

وحول تقييمه للتباين الراهن بمواقف القوى السياسية بشأن قضية التنسيق مع النظام السوري من عدمه، وتحديداً فيما يتعلق بقضية عودة اللاجئين السوريين لبلادهم، قال: «شخصياً لا أمانع في وجود تنسيق تقني مع النظام السوري إذا كان سيسرع من عودة هؤلاء اللاجئين، طالما أن التنسيق بهذا الملف تحديداً لا يعني امتداده لملفات أخرى أو اضطرار لبنان بالمستقبل لتحمل أي التزام أو تعهد في ذات القضية أو غيرها».

وشدد «ولكني أؤكد أن هذا هو رأيي الشخصي، ولكن القرار السياسي الرسمي للدولة اللبنانية لم يصدر بعد بهذه القضية، فمثل هذا القرار يختص به بالمقام الأول كل من الحكومة اللبنانية ورئاسة الجمهورية، ولا يجوز لوزير أن يتعدى على صلاحياتهما».

ولفت الوزير إلى أن أزمة اللجوء اللبناني لا تمثل فقط عبئاً وضغطاً كبيراً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية بلبنان وإنما أيضا تمثل عبئاً أمنياً. وأوضح «هناك أكثر من مليون ونصف المليون لاجيء سوري بلبنان، وهؤلاء قد يكون منهم المجرم أو السارق أو الإرهابي، ولكننا نشدد على أننا ضد التعميم بتلك القضايا».

وحول موقفه من المبادرة الروسية لعودة اللاجئين لديارهم، قال الصراف: «كلبناني متضرر بشكل مباشر من هذا اللجوء فإنني أدعم أي مبادرة من أي دولة طالما ستحقق الهدف الرئيسي بعودة هؤلاء سالمين آمنين لبلادهم، وكل ما نتمناه هو وجود توافق دولي حول تلك المبادرة لتنفيذها على أرض الواقع دون عقبات».